

## التركيبة الاجتماعية والسياسية للحكومات العراقية من عام (١٩٥٨ - ٢٠٠٣)

م.م مازن سالم عبدالحسن

جامعة القادسية

[mazin.abdullasan@qu.edu.iq](mailto:mazin.abdullasan@qu.edu.iq)

### ملخص البحث :

يتناول هذا البحث دراسة التركيبة الاجتماعية والسياسية للحكومات العراقية خلال المدة الممتدة من عام 1958 – بعد سقوط النظام الملكي وإعلان الجمهورية – وحتى عام 2003 الذي شهد سقوط النظام البعثي. إن التركيبة الاجتماعية والسياسية للحكومات العراقية بين 1958 – 2003 اتسمت بعدم الاستقرار في بداياتها، ثم بتركيز السلطة بيد حزب واحد وزعيم أوجد. اجتماعياً: تم توظيف العشيرة والطائفة والقومية كأدوات للهيمنة على الدولة. سياسياً: غابت التعددية الحقيقية وحل محلها الحكم العسكري – الحزبي، مما أدى إلى قمع الحريات وتهميش شرائح واسعة من المجتمع. وبذلك مهدت هذه المرحلة إلى حالة من الانقسام الاجتماعي والسياسي، ظهرت نتائجها بشكل أوضح بعد 2003.

**الكلمات المفتاحية :** الحكومات العراقية- التركيبة الاجتماعية-التركيبة السياسية- النظام الجمهوري في العراق- الانقلابات العسكرية- المؤسسة العسكرية- الشرعية السياسية

### "The Social and Political Structure of Iraqi Governments from 1958 to 2003"

A.L.: Mazen Salem Abdul Hassan

University of Al-Qadisiyah

### Abstract :

This study examines the social and political composition of the Iraqi governments during the period from 1958—following the fall of the monarchy and the declaration of the republic—until 2003, which witnessed the fall of the Ba'athist regime. The social and political structure of Iraqi governments between 1958 and 2003 was initially characterized by instability, followed by the concentration of power in the hands of a single party and a sole leader. Socially, tribal affiliations, sectarianism, and ethnic identities were employed as tools to dominate the state. Politically, genuine pluralism was absent and was replaced by a military-party rule, leading to the suppression of freedoms and the marginalization of wide segments of society. This phase thus paved the way for a state of social and political division, the consequences of which became more apparent after 2003.

**Keywords:** Iraqi Governments- Social Compositio- Political Structure- Republican System in Iraq- Military Coups- Ba'ath Party- Military Institution- Political Legitimacy

المقدمة :

إذا كان المجتمع شرطاً للدولة ، فإن الدولة ليس شرطاً للمجتمع فالدولة قد تقوم وتنهار ولكن المجتمع عادة أكثر دواماً واستمراراً وإذا كان وجود سلطة سياسية امراً ضرورياً في كل مجتمع فليس شرطاً ان تكون هذه السلطة هي الدولة بالمعنى الذي تعارفنا عليه

وان مفهوم الحكومة هو أكثر المفاهيم تداخلاً واختلاطاً في الأذهان بمفهوم الدولة والحكومة هي جزء من الدولة بل أهم أجزائها وتتجلى أهمية هذا البحث في مدى نجاح الحكومات العراقية المتعاقبة على حكم الدولة العراقية بعد سقوط النظام الملكي في تسيير أمور الدولة.

#### ١- أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول فترة حساسة ومفصلية من تاريخ العراق الحديث، اتسمت بالتحويلات الكبرى على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.

- فهي توضح كيف أثرت الانقلابات العسكرية وسيطرة الأحزاب على بنية الدولة والمجتمع.
- تكشف عن دور العشيرة والطائفة والقومية في تكوين الحكومات العراقية خلال أربعة عقود.
- تسلط الضوء على الأسباب التي أدت إلى غياب الاستقرار السياسي وتكرار الأزمات الداخلية والخارجية.
- تساعد في فهم الخلفيات التاريخية والاجتماعية التي مهدت للتغيرات التي حصلت بعد عام 2003

#### ٢- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. تحليل طبيعة التركيبة الاجتماعية والسياسية للحكومات العراقية خلال المدة (1958-2003)
٢. بيان أثر العوامل الاجتماعية (العشيرة، الطائفة، القومية) في تشكيل السلطة.
٣. دراسة دور المؤسسة العسكرية والحزبية في الوصول إلى الحكم والمحافظة عليه.
٤. الكشف عن علاقة المجتمع بالحكومة، ومدى انعكاس السياسات على وحدة النسيج الاجتماعي.
٥. استخلاص نتائج يمكن أن تساعد في فهم أسباب انهيار النظام السياسي في 2003.

#### ٣- تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات، أبرزها:

١. ما العوامل الاجتماعية والسياسية التي أسهمت في تشكل الحكومات العراقية بعد 1958؟
٢. كيف أثرت الانقلابات العسكرية في طبيعة الحكم وبنية الدولة؟
٣. إلى أي مدى وظفت الحكومات العراقية البنية العشائرية والطائفية لترسيخ سلطتها؟
٤. ما دور الحروب والأزمات الخارجية (مثل الحرب العراقية - الإيرانية، غزو الكويت) في إعادة صياغة التركيبة السياسية والاجتماعية؟
٥. هل أسهمت السياسات المتبعة في تعزيز الوحدة الوطنية أم في زيادة الانقسام المجتمعي؟

#### ٤- إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة في:

• الازدواجية بين الخطاب السياسي المعلن (الوحدة الوطنية والتعددية) والممارسة الفعلية (الهيمنة الحزبية والطائفية والعشائرية).

• فالحكومات العراقية خلال هذه المدة لم تنجح في بناء دولة مؤسسات مدنية راسخة، بل اعتمدت على القوة العسكرية والحزبية، مما أضعف شرعيتها الاجتماعية وأدى إلى تهميش مكونات واسعة من المجتمع.

٥- تقييم الدراسة

• تقدم هذه الدراسة قراءة تحليلية نقدية لفترة مهمة في التاريخ السياسي للعراق.

• تبرز نقاط القوة والضعف في بنية الدولة والمجتمع ما بين 1958 – 2003.

• تسهم في إثراء الدراسات التاريخية والسياسية من خلال الجمع بين البعد الاجتماعي والبعد السياسي.

• غير أن الدراسة تواجه تحدياً يتمثل في ندرة بعض المصادر المحايدة بسبب طبيعة الأنظمة الشمولية في تلك الحقبة، الأمر الذي يفرض على الباحث توخي الدقة والاعتماد على أكثر من مصدر لتكوين رؤية متوازنة.

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي في كتابة هذا البحث حيث تناول وصف وتحليل التركيبة السياسية والاجتماعية التي تكونت منها الحكومات العراقية من حيث الانتماء الحزبي والطبقي لأعضاء هذه الحكومات ودورها في السياسة العراقية وفي كل مرحلة حاول الباحث فيها معرفة نوع وطبيعة الحكومات المتعاقبة واتجاهاتها الفكرية والسياسية والاقتصادية بمعنى اخر معرفة التركيبة الاجتماعية والسياسية لهذه الحكومات لكل مرحلة من هذه المراحل.

6 - منهجية البحث

يعتمد هذا البحث في دراسته للتركيبة الاجتماعية والسياسية للحكومات العراقية من عام 1958 حتى عام 2003 على المنهج التاريخي - التحليلي، وذلك لما لهذا المنهج من قدرة على تتبع الأحداث والوقائع وتحليلها ضمن سياقها الزمني والسياسي. فالمرحلة التي يغطيها البحث تعد من أكثر الفترات حيوية وتحولاً في التاريخ العراقي المعاصر، إذ شهدت سقوط النظام الملكي، وتأسيس النظام الجمهوري، ثم تعاقب الحكومات العسكرية والحزبية وصولاً إلى النظام البعثي وسقوطه عام 2003. ومن هنا، فإن المنهج التاريخي يساعد على إعادة بناء صورة متكاملة عن طبيعة تلك الحكومات، وظروف نشأتها، وتركيبها الاجتماعية والسياسية.

إلى جانب ذلك، يستعين البحث بالمنهج الوصفي لتوضيح ملامح البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع العراقي في تلك الفترة، وكيف انعكست هذه البنية على تشكيل الحكومات وطبيعة قراراتها. كما يوظف الباحث المنهج المقارن، وذلك لعقد مقارنات بين المراحل السياسية المختلفة، على سبيل المثال بين مرحلة حكم عبد الكريم قاسم ومرحلة حكم الأخوين عارف، أو بين مرحلة حزب البعث الأولى والثانية، بغية إبراز أوجه التشابه والاختلاف في التوجهات والسياسات.

أما مصادر جمع المعلومات، فإن البحث يعتمد على نوعين أساسيين: المصادر الأولية التي تشمل الوثائق الرسمية، الخطب السياسية، بيانات الحكومة، وأرشيف الصحافة العراقية الصادرة في تلك الحقبة، إضافة إلى شهادات بعض السياسيين والمذكرات الشخصية. أما المصادر الثانوية فتتمثل في الدراسات الأكاديمية والبحوث الجامعية والكتب التاريخية التي تناولت تلك المرحلة، فضلاً عن مقالات علمية منشورة في المجالات المحكمة.

وتحدد الدراسة حدودها الزمنية بين عام 1958، وهو عام سقوط النظام الملكي وبداية الحكم الجمهوري، وعام 2003 الذي شهد نهاية حكم حزب البعث. كما يقتصر البحث مكانياً على الدولة العراقية ضمن حدودها المعترف بها، ويركز موضوعياً على تحليل التكوين الاجتماعي (من عشائر، وطوائف، وقوميات، وطبقات اجتماعية) ومدى انعكاس ذلك على الحكومات العراقية، مع دراسة البنية السياسية (الأحزاب، المؤسسة العسكرية، السلطة التنفيذية) وتأثيرها في صناعة القرار.

المبحث الأول: التركيبة الاجتماعية والسياسية للحكومات العراقية

من ١٩٥٨ - ١٩٦٨

المبحث الأول: التركيبة الاجتماعية والسياسية

للحكومات العراقية من (١٩٥٨ - ١٩٦٨)

المطلب أول: التركيبة الاجتماعية للحكومات العراقية من ١٩٥٨ - ١٩٦٨

إن المؤسسة السياسية بوصفها تمثل إحدى المؤسسات المؤثرة في المجتمع وهي تنبع أساساً من الواقع الاجتماعي الذي تنتمي إليه، وتنصهر في بوتقته، ولذلك فإنها تعطي انطباعاً عن هذا الواقع. لكنها بالمقابل فاعله في هذا المجتمع أكثر من أي مؤسسة أخرى فيه، فالدولة بكل مؤسساتها السياسية تعد من وجهة نظر علم الاجتماع من أعلى التنظيمات الاجتماعية دقة ووضوحاً في المجتمع. هذا من جهة، ولأنها هي التي تقوم بإدارة المجتمع وتملك زمام المبادرة الفعلية في توجيهه وقيادته من جهة ثانية، فإنها تمثل واجهة مؤسساته خير تمثيل، ولما كانت الدولة تتسم بسمات المجتمع الموجودة فيه وتتفاعل معه بطريقة تتبلور معها أدوارها المهمة، وأول هذه الأدوار هو إدارة ذلك المجتمع وتنظيمه، وتؤثر - بوجه خاص - في توجيهها (أي الدولة) نحو الأهداف الإستراتيجية للمجتمع، عليه فإنه لا بد للمشغلين في السياسية من أن يتأثروا بما يفرزه الواقع الاجتماعي (1)

إن البحث في التركيبة الاجتماعية لأي حكومة من الحكومات هو نوعاً من البحث في السوسيولوجيا السياسية والتي تؤلف فرعاً من السوسيولوجيا العامة. وهي التي تحلل المؤسسات، كما تحلل كل الأحداث السياسية الأخرى ذات الصلة بالأحداث الاجتماعية

<sup>1</sup> علي جواد وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٤، ص ٨

الأخرى ، كالتقديرات السياسية في الدولة ، فهي تدرسها من حيث وجودها ، كما تدرس مضموناتها النوعية ، والنخب الحاكمة وغير الحاكمة في المجتمع من حيث مصادر تكوينها والطابع المميز لها ، و ... ما إلى ذلك من الموضوعات التي تهدف إلى المطالبة بالمحافظة على المجتمعات الإنسانية والعمل على تنميتها ورفيها<sup>(1)</sup>

إن تميز الأنظمة التي لحقت بالعهد الملكي بطابع عدم الاستقرار ، وميوعة الوضع الاجتماعي ، وندرة الأدلة الإحصائية ذات الصلة ، أو عيوب ما هو متوفر منها ، يجعل التعميم أمراً منطوياً على المخاطر .<sup>(2)</sup> إن من أبرز النتائج الكبرى التي حققتها الحكومات العراقية بعد العهد الملكي هي الازدياد الملحوظ في الأهمية العددية للطبقات الوسطى ، ويمكن القول إنه ، وعلى الرغم من إن الأمور كانت تبدو أكثر تعقيداً إلى حد ما ، فإن الأنظمة التي تعاقبت على الحكم من عام ١٩٥٨ كانت كلها أنظمة طبقة وسطى ، ولكن ليس بالمعنى الضيق الذي يشير إلى أنها عملت تحديداً لصالح هذه الطبقات أو أنها دعمت مصالحها عن وعي وإدراك لذلك ولكن ، إذا لم يكن الأمر بهذه الصورة ، فبأي معنى يوصفون الأفضل من الطبقة الوسطى ؟ هناك عدد من النقاط لا بد من إيرادها بهذا الصدد وصولاً إلى الجواب.<sup>3</sup>

أولاً : كان عبد الكريم قاسم ، والشقيقان عارف ، وأكثرية أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار ، وقادة مجلس 1958 ، والقيادات البعثية كافة ، ينتمون إلى عائلات من الطبقة الوسطى أو الطبقة الوسطى الدنيا

ثانياً : منذ ثورة 1958 ، احتكر متوسطو الحال ( أبناء الطبقة الوسطى ) تقريباً كل المناصب العليا والمتوسطة في الدولة

أما الجانب الاجتماعي الآخر لوجهة الحكومات العراقية أبان تلك الفترة فقد لعب فيها عامل الصداقة والقربان الشخصية دوره في إسناد المناصب الوزارية منذ بداية أول وزارة في العهد الجمهوري ، وأستمر على هذا المنوال حتى يومنا هذا ، فقد رشح عبد الكريم قاسم ، مصطفى علي لوزارة العدل لكونه من أصدقائه وأصدقائه المقربين. ورشح عبد السلام عارف جابر عمر بتأييد من عبد اللطيف الدراجي لمنصب وزير المعارف ، وهو من أصدقائه المقربين ، ورشح عبد اللطيف الدراجي محمد صالح محمود لمنصب وزير الصحة وكان عسكرياً متقاعدًا لأنه ابن خالته وأخو زوجته. وكذلك رشح عبد السلام عارف عبد الجبار الجومرد الذي تعرف عليه شخصياً بواسطة صديق حميم للطرفين هو عبد الرحمن محمود الرحيم صاحب محلات A.B.C في الموصل التي كان يجلس فيها باستمرار عبد السلام عارف عندما كان مع فوجه في الموصل. ورشح عبد اللطيف الدراجي والعقيد الركن عبد الوهاب الأمين إبراهيم كبة لوزارة الاقتصاد<sup>(4)</sup>

أما فيما يخص الأهداف والدوافع الاجتماعية التي تدفع ببعض المسؤولين للوصول إلى السلطة فقد كانت هذه الأهداف تقع بين الأهداف الاجتماعية كالحصول على الجاه والمنصب والسلطة وأغلبها في الواقع كانت مغلفة

<sup>1</sup> علي وتوت ، مصدر سابق ، ص ٣١

<sup>2</sup> حنا بطاطو ، العراق ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط٢ ، دار الحياة ، ص ٣٤١

<sup>3</sup> المصدر السابق نفسه ، ص ٤٤١

<sup>4</sup> بيت الحكمة ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٨ ، ط٢ ، ج ١ ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص 61

بغلاف وطني وقومي أو ديني ، وغيرها من الدوافع الأخرى التي دفعت بنخبة من الضباط الأحرار والقوى الديمقراطية واليسارية العراقية في مقاومة وكشف زيف وخطورة ثقافة الاستعمار ومعاونتهم من حكام حكموا العراق قبل عام ١٩٥٨ وأحرزوا انتصارات متميزة حافظوا على الروح الوطنية فيها ، مناهضين للاحتلال وقد توج هذا الكفاح المرير بالحدث الأهم في ١٤ / تموز / ١٩٥٨ (1)

أن يؤثر العامل الاجتماعي على الحكومات العراقية لم يقتصر على تركيبها فحسب، بل يمكن أن نستشف بعض آثاره على أغلب قوانينها وقراراتها، فقد كان يغلب عليها الطابع الاجتماعي في كثير من الأحيان، فمنذ بداية الحكم الجمهوري وعندما كانت السلطة بيد عبد الكريم قاسم والذي عمل على ضرب مصالح الطبقة الإقطاعية، كما حاول أن يمسك عصا السلطة من الوسط ويوازن بين مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة عبر قرارات ومواقف فردية مع الانحياز الأكبر لصالح الفقراء والفلاحين والعمال والكسبة من خلال قانون الإصلاح الزراعي وقانون رقم ( 80 ) في تأمين جزئي لحقوق النفط، بالإضافة إلى قانون الأحوال الشخصية ( الأنصاف المرأة ) وإعطاء فسحة كبيرة للعمل النقابي والمهني والسياسي والديمقراطي للقوى العراقية، أي بمعنى إعطاء حيز من الحرية القانونية لنشوء مجتمع مدني في العراق، وهذا ما أثار حفيظة بعض الطبقات الحاكمة والمتفككة مع بعض الجهات الدينية التي تناسي صراعاتها الطائفية والعرقية وتوحد مع بعضها بوجه استصدار مثل هكذا قرارات وقوانين (2)

### المطلب ثاني : التركيبة السياسية للحكومات العراقية من ١٩٥٨ - ١٩٦٨

إن الاستقراء التاريخي لحياة العراق السياسية بعد الحرب العالمية الثانية يوضح إن تحولاً قد طرأ على واقع هذه الحياة بحيث إن مظاهر التحرك السياسي للقوى المتنامية ، في فترة ما بين الحربين وأثناء الحرب العالمية ، بدت ملموسة ، فما أن أعلنت عن تسميتها بمبدأ حرية مزاولة النشاط السياسي للقوى السياسية ، حتى تقدمت القوى السياسية المتحفزة للعمل السياسي ببرامج عملها وأنظمتها الداخلية إلى السلطات المعنية للبدء في ممارسة هذا الحق . هكذا سيظهر على خارطة العمل السياسي العلني خلال الفترة التي تمتد بين ١٩٤٦ وحتى مطلع الخمسينات من القرن الماضي خمسة نماذج حزبية تتوزع بين اتجاهات اليمين واليسار ، وهي التي تشكل بذرة العمل السياسي بالنسبة للأحزاب السياسية في العراق فيما بعد.(3)

كان النظام الذي انبثق من ثورة تموز ( يوليو ) ١٩٥٨ ، قد حمل ، في أشهره الأولى ، طابع الائتباس . وبدءاً ، كان هنالك تمركز شديد ، لاشك فيه ، للسلطة السياسية . وبكلمات أخرى ، فإنه لم يكن هناك شخص أو مؤسسة يسيطر أو تسيطر على المسرح . وعلى الورق ، ومنذ ٢٧ تموز ١٩٥٨ ، أي منذ صدور الدستور المؤقت ، أوكلت السلطان التشريعية والتنفيذية إلى مجلس الوزراء (4) . ولكن العقيد عبد السلام عارف

<sup>1</sup> اوريل دان ، العراق في عهد قاسم ( تاريخ سياسي ١٩٥٨ - ١٩٦٣ ) ، ترجمة جرجس فتح الله ، دار نيز للطباعة والنشر ، السويد . ١٩٨٩

<sup>2</sup> جمال ناصر جبار الزيداوي ، دراسات دستورية ، مركز العراق للدراسات (٣٥) ، مطبعة البيئة ، ط 1 ، العراق ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٨

<sup>3</sup> علي وتوت ، مصدر سابق ، ٢٨٦

<sup>4</sup> المادتان ( ٢١ و ٢٢ ) من الدستور المؤقت .

يتمتع ، كأمر مباشر للوحدة العسكرية التي نفذت الانقلاب ، بهيئة كبيرة ، وكان يقول ويفعل من دون الرجوع الى تلك الهيئة ، وبدا وكأنه بدأ يصل إلى الأعلى بالأدوات الجديدة التي صارت بين يديه : مناصب نائب القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وكان الزعيم عبد الكريم قاسم ، بصفته قائداً أعلى للقوات المسلحة ورئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع ورئيساً رسمياً للضباط الأحرار ، وهو أيضاً ، وبحكم صفاته ومسؤولياته هذه ، يشكل مركز نفوذ مستقلاً ، وكان يسير في معظم الأحيان ، في اتجاه مخالف لخط سير عارف ، ولكنه لم يشعر لا هو ولا عارف ، بالقوة الكافية لتجاهل مجلس القادة تجاهلاً كاملاً ، وهو المجلس الذي تشكل بعد الثورة مباشرة والذي كان يضم بعض أبرز الضباط الأحرار الذي صار يشارك الآن ، وإن بشكل غير نظامي الى حد ما ، في رسم السياسة وتوزيع المناصب العسكرية . يومها ، كان مجلس الرئاسة المؤلف من ثلاثة رجال ،

والذي كان يفترض أن يمارس مهمات رئاسة الجمهورية ، وخصوصاً منه رئيسه اللواء الركن نجيب الربيعي - وهو ضابط محترم على نطاق واسع - أكثر من مجرد زخرف مضاف ، والى هذا ، والآن كما في المستقبل ، ونظراً لضعف خبرة ضباط الجيش وانخفاض مستواهم السياسي ، فإن بعض المدنيين في مجلس الوزراء ، وخصوصاً من له معرفة خبيرة في مجاله - الرجال القلائل جداً من أمثال محمد حديد وزير المالية ، تحديداً - كان لهم وزن كبير في الحكم الفعلي ، وكان لهم القيادة في أشياء كثيرة بفضل صبرهم وطرقهم غير المباشرة ، وإن كانوا كثيراً ما اضطرون إلى النزول عند نزوات الضباط ، وعلى الرغم من أن هؤلاء الأخيرين تصوروا أنهم كانوا يقودون الأمور بوسائلهم الخاصة (1)

وقبل إن يبشر أعضاء مجلس السيادة عملهم صدر مرسوم جمهوري برقم (1) باسم مجلس السيادة حصر جميع السلطات المدنية والعسكرية بأيدي كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، وكذلك المرسوم الجمهوري رقم (2) والذي يقضي بتعيين عبد الكريم قاسم رئيساً للوزراء ووكيلاً لوزير الدفاع . ويبدو من تركيبة الوزارة الأولى التي تم تعيينها إن العلاقات الشخصية بين الضباط الأحرار وزعماء الأحزاب السياسية قد لعبت دورها في وضع الأسس التي تم بموجبها تأليف الوزارة إذ إن اللجنة العليا للضباط الأحرار قد ناقشت في بعض اجتماعاتها الصورة التي يجب أن تكون عليها الحكومة دون التوصل إلى اتفاق بشأن الوزراء المرشحين. ولكن معرفة عبد الكريم قاسم وإطلاعه على نشاط السياسيين البارزين من خلال علاقاته مع كامل الجادرجي في جبهة الاتحاد الوطني مكنه من تكوين فكرة عن تشكيلة الوزارة ، ولما اقترب موعد تنفيذ الثورة وضع قائمة بالأسماء يوم 11 تموز أشتشار فيها كلا من عبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي ، وضل يحتفظ بها في جيبه دون أن يطلع عليها أعضاء اللجنة العليا ، وقد فوجئ معظم الذين رشحوا للوزارة بتعيينهم صباح يوم الثورة حتى أنهم لم يحضروا إلى وزارة الدفاع التي يتخذها عبد الكريم قاسم مقراً لرئاسة الوزراء ولما أراد عبد الكريم أن يعقد اجتماعاً للمجلس في اليوم الأول للثورة أراد أن يبلغ المستوزرين بموعد الاجتماع من قبل الشرطة لكن محمد صديق شنشل وزير الإرشاد (الإعلام)

<sup>1</sup> حنا بطاطو العراق ( الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية ) ترجمة عفيف الرزاز ، ط ٢ ، دار الحياة ، بلا تاريخ ، ص

اقترح عليه أن يتم تبليغهم عن طريق الإذاعة ، حيث طلب إلى الوزراء أن يتوجهوا إلى مراكز عملهم. (1)

ومن الاطلاع على قائمة أسماء الوزراء يبدو عن الوزارة كانت شبه ائتلافية مثلت فيها معظم الأحزاب المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني والضباط الأحرار الذين مثلهم ثلاثة أعضاء بمن فيهم رئيس الوزراء ونائبه ووزير الشؤون الاجتماعية ناجي طالب. وهو قومي مستقل ، وكان يفهم ضمنا إن تعيينه هذا يقصد منه إبعاده عن الجيش ، أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد مثل بنائب رئيسه محمد حديد وهو من أسرة ثرية في الموصل وعلى اطلاع واسع بالشؤون المالية وامتيازات النفط وقد جاء ترشيحه وزيراً للمالية من عبد الكريم قاسم نفسه ، ومثل الحزب أيضا بعضو بارز في هيئته الإدارية وهو هديب الحاج حمود وزير الزراعة ، وهو من ملاكي الديوانية المعروفين ، كان في الماضي تلميذاً لعبد الكريم قاسم حين كان معلماً في الشامية وفضلاً عن هذين العضوين كان عبد الكريم قاسم في تفكيره أقرب إلى مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي أكثر من أي حزب آخر (2)

منذ انتهاء العهد الملكي لم تعد الحكومات أو الوزارات هي من يدير الدولة ، بل أصبحت هذه السلطات بيد الرئيس الذي لم يكن رمزاً صورياً لسلطة الدولة فقط ، بل أصبح الأمر النهائي فيها بكل بساطة ، وما من حاجة لبرلمان يشرع القوانين أو يناقش القرارات والخطط ، فهذه الأدوار كلها يلعبها الآن الزعيم أو الفريق أو رئيس الجمهورية . فالرئيس الآن أصبح هو من يسن التشريعات ، ويصدر القوانين والقرارات. كما إن الوزراء في حكومات العصر الجمهوري لم يعودوا يمثلون إلا تشكيلاً صورياً لا يحاسبه البرلمان ، بل هو مسؤول أمام الرئيس عن تنفيذ قوانينه وقراراته. كما إن السمة الغالبة على وزارات العهد الجمهوري هي التمثيل الواسع للجيش فيها(3)

فما أن تسلم الزعيم عبد الكريم قاسم زمام الحكم، اختار وزارة الدفاع مقراً لحكومته بدلاً من مقرر رئيس الوزارة، حتى شرع في إعادة تنظيم جهاز الدولة وإسناد المراكز الرئيسية الحساسة إلى ضباط من الجيش. صحيح أن (4) حقائق وزارية من أصل (14) حقيقية كان يتولاها ضباط، ولكنها كانت حقائق ذات شؤون خطيرة في الوزارة، وهي الرئاسة والدفاع والداخلية والشؤون الاجتماعية(4)

لقد حاول الزعيم قاسم أن يترك في أذهان الناس انطباعاً بأن وزارته وزارة مدنية فكان في بادئ الأمر يكثر من عقد اجتماعات واستشارة وزرائه، ولكنه لم يلبث بعد قليل ولاسيما بعد إبعاد العقيد عارف، أن يسيطر على الوزارة سيطرة تامة، وكثيراً ما كان يتخذ القرارات ويصدرها دون استشارة أعضاء الوزارة وفي التعديل الثاني في شهر شباط ١٩٥٩ ، وفيما تلاه من التعديلات اللاحقة ارتفع عدد الضباط في الوزارة إلى ستة، وكثيراً ما كان يقبل أولئك الذين لا يأترون بأوامره وينفذون مشيئته، وبعد أشهر قليلة من توليه السلطة أخذ يشغل وزراءه بتوافه الأمور ويتخذ القرارات بمعزل عنهم. وكثيراً

1 احمد فوزي ، عبد الكريم وساعته الأخيرة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٨٠

2 بيت الحكمة، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (١٩٥٨ - ١٩٦٨)، مصدر سابق، ص ٥٩

3 علي وتوت ، مصدر سابق، ص ٢٢٢

4- مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، بيروت ، الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٤ ، ص (٩٧-٩٨)

ما كان يترك اجتماع الوزارة ويخرج إلى مكتبه لمقابلة زائر أو شخصية كبيرة تاركاً سائر الوزراء ينتظرون عودته . وكان يعقد معظم اجتماعات الوزارة في ساعات متأخرة من الليل ويبقى الوزراء حتى مطلع الفجر وهو يقرأ عليهم خطاباً كان قد ألقاه أو بياناً كان قد أصدره، ولم يختلف منهج الرؤساء الذين أتوا لعد عبد الكريم قاسم في العهد الجمهوري إلا من حيث الدرجة، فقد زاد تطيف السلطة في عهد عبد السلام عارف من حدة المظهر العسكري لوزارته. فيما لم يختلف الوضع كثيراً في عهد أخوه عبد الرحمن عارف<sup>(1)</sup>

### المبحث الثاني : التركيبة الاجتماعية والسياسية للحكومات العراقية

من ١٩٦٨ - ٢٠٠٣

المبحث الثاني: التركيبة الاجتماعية والسياسية

للحكومات العراقية من ( 1968 - 2003 )

المطلب الاول : التركيبة الاجتماعية للحكومات العراقية من ١٩٦٨ - ٢٠٠٣

إن مختلف العناصر التي تشكل مجتمعاً ما لا تضاف الواحدة إلى الأخرى مثل أعداد الجمع ، لكنها متناسقة ومنظمة ، وهي ذات تنظيم معقد ، يتم على مستويات عدة وعلى محاور عدة. ليس من السهل إذن ، تحديد المجموعات الاجتماعية المختلفة عموماً ، والمجموعات الفاعلة منها بالتحديد. فمن ناحية أولى ، يرتبط هذا التعبير ببساطة ، بفهم المجتمع. فالمجتمع ينشكّل الاجتماعية . من جملة من نماذج الجماعات التي تصوغ قيم الأفراد أو نماذج سلوكهم أو أدوارهم ومراكزهم الاجتماعية<sup>(2)</sup>

وتعد العائلة من أهم الجماعات الفاعلة في المجتمع قى العراق المعاصر، وذلك بمقابل الجماعة التي يجب أن تكون الأكثر فاعلية في المجتمع المتحضر، واللافت للنظر أن قضية تسيد هذه العائلات وسيطرتها لا تشمل الجانب السياسي فقط، بل إن سيطرة عوائل محددة على القطاعين التجاري والاقتصادي في العراق هو أمر يسهل ملاحظته، أما على مستوى ملكية الأرض فإن المسألة تصبح أشد وضوحاً، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تؤدي حتماً إلى تحديد التمثيل السياسي في عائلات بعينها ولا تترك مجالاً لتجديد المؤسسات عموماً والمؤسسة السياسية بالتحديد بالقدرات والكفاءات<sup>(3)</sup>

وكذلك فإن إشكالية المجتمع في العراق المعاصرة تدرج في سياقات قومية ودينية وطائفية ( مذهبية ) متداخلة ، تضاف إلى الالتباسية العائلية والقبائلية ( العشائرية ) والمناطقية ، فعلى الرغم من إن الشيء الطبيعي والصحي في عين الوقت أن تكون للفرد والمجتمع هوية جماعية ذات مرجعية فاعلة أو أساسية واحدة ينجذب إليها أو يتحد بها ، أو أن تكون على الأقل تلك المرجعية هي السائدة من الوجهة النظرية والعملية

<sup>1</sup>المصدر نفسه ، ص ٩٨

<sup>2</sup> - علي وتوت ، مصدر سابق ، ص 115

<sup>3</sup> - حنا بطاطو ، العراق ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية ، الكتاب الأول ، من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٩٠ ص ٦٦ .

بحيث لا تتعرض لمنافسة أو منازعة خطيرة مع مرجعيات أو انتماءات أخرى منافسة أو موازية<sup>(1)</sup>

منذ منتصف تموز عام 1958 تغير نظام الحكم في العراق من الحكم الملكي الوراثي إلى الحكم الجمهوري، وأصبح رئيس الجمهورية هو رمز الدولة، ولكن رئيس الجمهورية الأول في دولة العراق الحديث (عبد الكريم قاسم)، كان عقيداً في الجيش (ثم زعيماً فيما بعد)، لم ينتخبه الناس بل أتى بأثر انقلاب عسكري، سيقود إلى انقلاب آخر بعد خمسة سنوات في 8 شباط 1963 يترأسه أيضاً عسكري عسكري هو (عبد السلام عارف) الذي سيُليه أخيه الأكبر العقيد (عبد الرحمن عارف)، ولكن انقلاباً آخر وقع، وتحديدًا في 17 تموز 1968، ليتولى عسكري آخر برتبة لواء (أحمد حسن البكر) رئاسة الجمهورية لمدة (10) سنوات قبل أن يسلمها سلمياً في الظاهر - على الأقل - إلى صدام حسين (المدني الوحيد من بين رؤساء الجمهورية، الذي بقي في منصبه حتى الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003. فكما هو معروف فإن أي من رؤساء الدولة الحديثة في العراق في عهدها الجمهوري لم يكن منتخباً بصورة مباشرة (الاقتراع المباشر من قبل الأفراد في المجتمع) أو غير مباشر (عن طريق البرلمان، لعدم وجود هذا الأخير) من قبل المجتمع وعليه فقد سقط شرط الشرعية عن تولى هذا المنصب طوال العهد الجمهوري

ليس خافياً أن نوع إدارة الدولة وتنظيمها قد تغير تماماً في العراق مع التحول الجذري الذي حصل في طبيعة نظام الحكم في المؤسسة السياسية، فمن المعلوم إن الغرض من وجود الدولة هو الذي يحدد شكل الحكومة، وهو الذي يرسم لها السياسية التي تلتزم بتنفيذها، فإذا قررت الدولة التدخل الاقتصادي في شؤون الأفراد وتنظيم حياتهم وتوجيه نشاطهم كانت في توجهاتها دولة اشتراكية، أما إذا قرر المجتمع أن يحدد من التدخل الاقتصادي للحكومة في شؤون الأفراد كانت الدولة فردية أي تأخذ بالمذهب الفردي<sup>(2)</sup> وفي حالة العراق في العهد الجمهوري فإن الذي حصل هو إن الرؤساء الذين تعاقبوا على تولى المنصب أعلنوا أنهم مع التدخل الكبير للدولة في شؤون الأفراد. أما من ناحية التنظيم الإداري، فقد التزمت الدولة في عهدها الجمهوري وبخاصة منذ إستيلاء البعث على السلطة عام 1968 نظاماً إدارية غريبة لا تستمد وضعها الإداري أو حلقاتها التراتبية من قوانين إدارية واضحة، بل كانت تستند على رغبات القائمين على الدولة ومصالحهم، بغض النظر عن مدى مطابقتها هذه المصالح المصالح الأفراد في المجتمع وقيمهم<sup>(3)</sup>

لقد أكد الحكم في النظام العراقي أن السلطة قد عادت، بعد عشر سنوات من الحكم العسكري المتواصل، إلى المدنيين من خلال حزب البعث. لكن هذه المقولة ليست صحيحة فعلاً، فمجلس قيادة الثورة كان مؤلفاً أساساً، من خمسة عسكريين لم ينضم إليهم مدنيون، إلا بعد سنة وأربعة أشهر من فوزهم بالسلطة، وقد قام حزب البعث بالتنسيق منظم لأعضائه للمؤسسة العسكرية برتبة ملازم أو برتبة عسكرية عالية، كما

1- محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2000، ص 92

2- صالح العابد، النظام الإداري، في موسوعة حضارة العراق، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1958، ص 24

3 علي وتوت، مصدر سابق، ص 243

حصل لصدام حسين نفسه ، وقد دخلت العصبوية المحلية وأستقرت في المؤسسة السياسية في العراق ، إذ إستطاع أبناء الرمادي أيام

الأخوين عارف ضرب مجموعة الموصل التي كان يتزعمها عبد العزيز العقيلي ، إلى أن قام ( التكرارته ) بإزاحتهم جميعاً عن السلطة ، وكان في قيادة الانقلاب عام ١٩٥٨ (٥) عسكريين منهم (٣) من أبناء تكريت ( أحمد حسن البكر وحرردان التكريتي وحمادي شهاب)<sup>(1)</sup>

أما عن طبيعة العلاقة بين تركيبة الحكومة والمؤسسة الدينية فإنها بدأت حسنة في العهد الجمهوري ( في بداية عهد عبد الكريم قاسم ) ، ومن ثم تأزمت لتصل إلى حد المقاطعة التامة مع الدولة مع استيلائه البعث على السلطة في العام ١٩٦٣ ، إذ أصبح هدف حكم البعث البقاء في السلطة قدر المستطاع ، وبأي وسائل ممكنة ( مشروعة كانت أم غير ذلك ) ، وبغض النظر عن موافقة الناس أم رغماً عن أنوفهم<sup>(2)</sup>

أما فيما يتعلق بالتركيبة الدينية للحكومات العراقية في هذه الفترة فإن عودة البعثيين للسلطة عام ١٩٦٨ ، لم تؤدي إلى عودة كاسحة للشيعية في أروقة السلطة . ذلك إن وجود الشيعة في قيادة الحزب ارتبط بكون هذه القيادة المدنية ، بموقع علي صالح السعدي المميز فيها ، وهذان عنصران حكمهما التغيير بعد ١٩٦٣ بصورة مفاجئة إذ نما دور الضباط وغاب دور السعدي عن القيادة ، أما العامل الآخر فقد كانت في إن الشرطة أيام الأخوين عارف كانت أقسى في ملاحقتها للبعثيين الشيعة منها للسنة . وأياً تكن حقيقة هذه الاسباب وأهميتها ، فالواقع تغير نسبياً ، إذ كان يمثل الشيعة (٥٣,٨٪) من قيادة الحزب في الفترة ١٩٥٢ و ١٩٦٣ ، بينما لم يعودوا يمثلوا إلا (٧,٥) بين ١٩٦٣ و ١٩٧٠ ، ولم يدخل شيعي واحد مجلس قيادة الثورة العراقي بين ١٩٦٨ و ١٩٧٧ ، ولم يصحح من هذا الخلل

إلا قليلا ، عودة الشيعة إلى الحكومة ، حتى في الحقائق السياسية ولا كون (٤٠) من أعضاء المجلس النيابي الذي أعيد تنشيطه عام ١٩٨٠ من الشيعة ولا احد في أن الحلقة الصغرى من قمة الحكم في العراق منذ ١٩٦٨ ليست شيعية على الإطلاق<sup>(3)</sup> وبكلام آخر ، لم يتمثل الشيعة يوماً في أجهزة السلطة العراقية ، لا الحقيقية منها ولا الشكلية بنسب تعادل نسبتهم من السكان. لم يخرج ديكتاتور عراقي شيعي واحد مثلاً. ولم تسيطر مجموعة شيعية ولو لفترة ، على المؤسسة العسكرية وعندما كانت قيادة البعث شيعية في أغلبيتها ، لم تدم في السلطة إلا أشهراً ، وكان الضباط يشاركونهم . أما فيما يتعلق بالأقلية المسيحية فقد أستطاع حزب البعث ( وكان عدد المسيحيين فيه دائماً متواضعاً ) أن يتجاوز تحفظ المسيحيين العراقيين السابق إزاء مسيحيين أدواراً بارزة في الحزب والحكومة (مثل طارق عزيز ) ، واستطاع الاستفاد من ولائهم ، ولو الساكن ، في تحسين صورته الخارجية . وفي المقابل ، فقد ارتبط معظم المسيحيين بالنظام ، ولو من دون تدخل مباشر في السياسة . ذلك إن أكثريتهم أصبحت الآن في بغداد ، وقد تخلت عن أحلام الكيان الذاتي في الشمال ، وخرجت من منطقة التوتر العالي في الموصل

١- علي وتوت ، مصدر سابق ، ص ٢٥٩

٢- المصدر نفسه ، ص ٢٦٧

٣ غسان سلامة ، المجتمع زهدة في المشرق العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٢ ، ١٩٩٩ ، ص ٩٢ .

وكردستان ، واستفادت من السياسة الحكومية العلمانية ، ومن عائدات النفط والانفتاح الاقتصادي النسبي ، كما إن إحداث لبنان الدامية وخطر سيطرة تيار شيعي متطرف على مقاليد العراق ، زادت تمسكاً بالنظام ( وهي بالأساس أقل المجموعات المسيحية ميلاً الى الهجرة خارج المنطقة ) . لكن ارتياحها النسبي الى النظام القائم لا يلغي تخوفها من المستقبل ، خصوصاً إذا استطاعت فئات إسلامية متدينة ، سنية أو شيعية الوصول الى السلطة<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني : التركيبة السياسية للحكومات العراقية من ١٩٦٨ - ٢٠٠٣

هناك مشكلة تواجه الباحث الى حد ما في هذا المبحث بالذات عندما يحاول أن يسلط الضوء على الوضع السياسي العام للعراق في هذه الفترة منذ انقضاء البعثيين على السلطة . فالدولة العراقية بدأت سلطتها منذ 8 شباط تسكت الأصوات المعارضة بالقمع والتنكيل والقتل ، ولم تعد تسمع مثل هذه الأصوات إلا فيما ندر . لم يكن أحداً ليجرأ على نقد إجراءات الدولة في وظائفها وصلاحياتها وبخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة من عمرها . نود من هذا أن نصل الى تأكيد حقيقة هي صعوبة الحصول على وقائع أو حقيقة موضوعية عن حالة العراق . من الظواهر التي تكاد ترتقي الى مستوى القانون في تطور الدولة الحديثة في العراق ، إن دائرة التمثيل السياسي ظلت تضيق يوماً بعد آخر على العكس عما هو متوقع في نمو الدول وانتقالها الى مستويات شبه شاملة في التمثيل الشعبي الذي يستوعب ديموغرافيا البلد وطبيعته التاريخية<sup>(2)</sup>

فالنسق السياسي يعد واحداً من الأنساق المهمة بل هو الأهم في التركيبة السياسية لأيّة حكومة ، ويشير مفهوم النسق السياسي الى مجموعة التفاعلات السائدة في أية وحدة سياسية ، مع أبراز وتأكيد العلاقة المتبادلة بين أطرافها ، وفي إطار هذا النسق السياسي تدخل عناصر ومكونات كثيرة كالقوة ، وصنع القرار . وربما كان ( أيستون Easton ) من أبرز العلماء السياسيين حرصاً على توضيح مفهوم النسق السياسي ، حيث يعرفه ( بأنه مجموعة من التفاعلات التي من خلالها تتوزع السلطة وتتخذ القرارات الأساسية في أي مجتمع من المجتمعات )<sup>(3)</sup> . وأن هذه التفاعلات ينبغي لها بطبيعة الحال أن تُنظم بقوانين وقواعد تعمل على تحديد شكل وطبيعة العلاقة بين الأطراف المتعاقدة في هذا التفاعل ، ويمثل الدستور الذي من شأنه أن يحدد المعالم الرئيسة لأبرز ملامح التركيبة السياسية لأيّة حكومة ، أبرز وأهم هذه القوانين.

ففي عام ١٩٦٤ وبعد إنقلاب عبد السلام عارف حاول رئيس الوزراء الليبرالي عبد الرحمن البزاز إقناع رئيس الجمهورية بإصدار دستور دائم فباعت محاولته بالفشل ، واعتقد البزاز إن الفرصة أصبحت مواتية بعد مقتل عبد السلام وتعيين شقيقه عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية من خلال الضغط على الرئيس الجديد والذي أطلق اليد لرئيس وزرائه بالعمل دونما تدخل لكن البزاز فوجئ باحتجاج العسكريين المحيطين

<sup>1</sup> غسان سلامة ، مصدر سابق ، ص ١٠٥

<sup>2</sup> - حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق ( ١٩١٤ - ١٩٩٠ ) ، قم ، دار الثقافة ، ط ٢ ، ١٩٩٠ ، ص ٢٤٥

<sup>3</sup> - السيد الحسيني ، علم الاجتماع السياسي ، المفاهيم والقضايا ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٨٤ ، ص ٢٣

برئيس الجمهورية ، والذين نجحوا بإبعاده عن رئاسة الوزراء . وبتنحية البزاز أقصيت آخر محاولة جادة لإصدار دستور دائم للدولة العراقية . وفي 17 تموز وعلى أثر انقلاب عبد الرزاق النايف وعدد من ضباط القصر ضد عبد الرحمن عارف، استولى البعثيين على السلطة من جديد، فصدر دستور مؤقت جديد قانونياً من مجلس قيادة الثورة وقد ظل هذا الدستور ساري المفعول حتى احتلال العراق وسقوط الدولة في نيسان من العام 2003<sup>(1)</sup>

وعندما جاء حكم البعث الثاني عام 1968 كان حاملاً كسابقه، وعوداً بانتخابات برلمانية حرة. ولكن بعد أسبوعين على قيام النظام الجديد، استطاع البعث طرد حلفائه الانقلابيين والانفراد بالسلطة<sup>(2)</sup> استقبل الناس تغيير الحكم بلا مبالاة مطلقة، إذ كانوا قد تعبوا من لعبة القوة الجارية بين الضباط، ومن بلاغهم رقم (1)، ومن بلاغتهم المملة التي لا طعم لها، وبدا الأمر كله أبعد ما يكون عنهم وعن صعوبات حياتهم اليومية والأوضاع العامة للأمة. كانوا ، ببساطة ، لا يرون سبباً لهذا كله<sup>(3)</sup>

وبدأت الخلافات بين البعث وشركائه حتى قبل إزاحة عارف، ولم يكن البعث يعرف شيئاً عن اشتراك النايف بالمؤامرة حتى ١٥ تموز عندما علم أيضاً أنه أصبح مع الداود على أن يكون النايف رئيس الوزراء الجديد. ويبدو إن الحزب كان يأمل في الجمع بين السلطة المرتبطة بموقعه ومنصب رئاسة الجمهورية في شخص أحمد حسن البكر ولكنه ، وهو يعرف أن مصير العملية بكاملها كان يعتمد على دور الحرس الجمهوري وقائده ، الداود ، فإنه وافق بحذر وبتحفظات ذهنية معينة على ما لم يكن باستطاعه أن يفرضه ، وكانت رئاسة الجمهورية وحدها من حصته ، وكطريقة للتعويض ، حاول الحزب الحصول على حقيبة الدفاع ، ولكن هذا المنصب ذهب الى الداود. وفي النهاية كان على الحزب أن يكتفي بمنصبي رئيس الأركان وقائد سلاح الطيران ، وشغل المنصبيين كليهما حردان عبد الغفار التكريتي ، وحظي الحزب كذلك بالسيطرة على الشرطة والأمن الداخلي ، أي بمنصب وزير الداخلية الذي عين فيه صالح مهدي عمّاش<sup>(4)</sup>

وفي مجلس الوزراء شغل أعضاء من حزب البعث أو من مؤيديه ثمانية مقاعد من أصل ستة وعشرين ، وضم المجلس ثمانية آخرين سمتهم (عصابة ضباط القصر ) بينهم الدبلوماسي والناقد الأدبي ناصر الحاني وزيراً للخارجية . وضم مجلس الوزراء زعيم الأخوان المسلمين عبد الكريم زيدان، وأثنين من الضباط الأحرار وثلاثة أخصائين محافظين وأربعة أكراد بمن فيهم محسن دزة ئي ، ممثلاً شخصياً للملا مصطفى البرزاني<sup>(5)</sup> وبدت الوزارة الجديدة في أيامها الأولى عاجزة عن تحقيق أي تقدم . ولم يكن هنالك ما يجمع بين قوتها المكونتين الأساسيتين ، وكانتا تسيران في اتجاهين متعاكسين

1- حسن العلوي ، العراق دولة المنظمة السرية ، قم ، مكتبة الصدر ، 1990 ، ص 81

2- غسان سلامة ، مصدر سابق ، ص 127

3- حنا بطاطو ، العراق .. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية ، مصدر سابق ، ص 391

4- المصدر نفسه ، ص 392

5- المصدر نفسه ، ص ٣٩٢

. ولم يغيب هذا عن ملاحظة أهل بغداد ، إذ كانت صحيفة (الثورة) الناطقة بلسان (عصبة القصر) تقول شيئاً ، وتقول (الجمهورية) البعثية شيئاً آخر (1)

سيطر أحمد حسن البكر بمساعدة صدام حسين على الحزب وعلى أجهزة المخابرات الأساسية (الجهاز الخاص) جهاز الأمن التابع للحزب ، وجهاز الأمن الرئاسي ، فضلاً عن جهاز أمن الدولة . تمكن صدام أن يوظف تلك الأجهزة للسيطرة على الشارع مضافاً لها ميليشيا حزبية كبيرة ، أخاف الخصوم المحتملين وأعطت انطباعاتاً بتتمتع النظام الجديد بالدعم الشعبي ، ومن ثم عادت السياسة القمعية القديمة (الحرس القومي ١٩٦٣) إلى مسرح السياسة من جديد مع الاعتقالات العديدة التي نفذت في خريف ١٩٦٨ ، واستهدفت شيوعيين وناصريين ومنشقين بعثيين . فضلاً عن رجال سياسة سابقين ورجال أعمال ذوي توجه عربي . تمت عمليات تطهير بين موظفي الدولة المدنيين وفي صفوف الضباط في جو من عمليات التحسس المخيفة والمؤامرات الانقلابية المزعومة .

ترافق مجيء صدام حسين للسلطة عام ١٩٧٩ وحكم العائلة والعشيرة والحزب الواحد ، ولم يكن هناك هدف للحزب سوى احتكار السلطة والاستيلاء على مقدرات الشعب العراقي ، وقد استدرج صدام حسين كل الأحزاب على الساحة السياسية العراقية بما فيها الحزب الشيوعي المدجج بالأيديولوجيات بل أنهى كل من يعارضه بما فيه قادة حزبه وأقرب الناس إليه ، كما أعدم ثلث أعضاء مجلس قيادة الثورة وأكثر من ٥٠٠ عضو من أبرز أعضاء حزب البعث هؤلاء المنافسون له لكي تنحصر مسؤولية الحزب والدولة بيدي صدام (2)

سادت العراق خلال العقود الثلاثة ديكتاتورية استخدمت كل الوسائل غير الإنسانية ضد الشعب العراقي ، من قمع وسجن وقتل وتشريد للسيطرة وديمومة الحكم . حيث أختزل الشعب العراقي بكل ما يملك هذا الشعب من إمكانيات لحزب السلطة . واختزل دور الدولة العراقية بشخصية الرئيس صدام حسين . فالحكومة العراقية المطلقة تركزت سلطاتها بيد شخص واحد أو هيئة واحدة مع خضوع الأفراد (الشعب) لذلك الشخص الذي مارس فيها سلطاته عبر الطريق الانقلابي الذي أوصله إلى تولي السلطة والانفراد بها فالديكتاتورية أوصلت العراق إلى حالة اللادولة ، ذلك إن الاستبداد السياسي وصل لكل أنحاء المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبهذا المنحى تشير دراسة للباحثة أزهار الغرباوي إلى إن الرئيس المخلوع صدام حسين سعى إلى بناء دولة تقودها قوتان : (3)

- حزب البعث ، باعتباره أداة حديثة للتعبئة والتنظيم

- وجماعة القرابة ، باعتبارها أداة اجتماعية تقليدية للتعبئة والتنظيم

1- المصدر نفسه ، ص ٣٩٢

2- ميثم الجنابي ، العراق ومعاصره المستقبل ، دار المدى ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٣

3- عبد السلام متعب عيدان ، النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفية منذ عام ١٩٢١ - ٢٠٠٣ . بحث منشور على شبكة الانترنت.

وهذا ما جعل النخبة الحاكمة في العراق تجمع عناصر قوة الأحزاب الأيديولوجية وعناصر قوة التلاحم القرابي والعصبية العشائرية، وبالطبع فأن نظام الحزب الواحد اندمج بنظام العشيرة اندماجا قويا رغم حصول بعض الاحتكاكات بين هذين الوجهين انتهت الى تمردات على القرابية أو انقسامات داخل صفوف الأقرباء. فالدولة إذن وفق هذا المعيار قامت على الشمولية بخيارات سياسية واقتصادية واجتماعية مدمرة على المدى البعيد، إذ اعتمدت سياسة الاحتكار السياسي بدل التوسع التدريجي للمشاركة، وسياسة الإقصاء القومي (التهجير) بدل سياسة الاندماج الوطني مستعملة كل الوسائل الممكنة بأذرع أمينة متعددة مستعملة السمة الارهابية في الداخل و الخارج<sup>(1)</sup>

### الخاتمة

من خلال هذا البحث أراد الباحث إجراء دراسة التركيبية الاجتماعية والسياسية للحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٨ حتى عام ٢٠٠٣ والتي تعد عملية دراسة معقدة إلى حد ما وتفرض نفسها بقوة على الباحثين في العلوم السياسية ومن خلال هذا البحث تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

١. أن تأثير العامل الاجتماعي على الحكومات العراقية لم يقتصر على تركيبها فحسب بل يمكن أن نستشف بعض اثاره على اغلب قوانينها وقراراتها .
٢. تبين من خلال البحث في مرحلة العهد الجمهوري الأول أي من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٨ سيطرة أبناء الطبقة الوسطى على المراكز الحساسة والمهمة في مفاصل الدولة وفي حقيقة الأمر واقع جديد على الدولة العراقية الحديثة التكوين .
٣. من خلال دراسة العهد الجمهوري الثاني أي من عام 1968 إلى عام 2003، تبين من خلال البحث أن أي من رؤساء الدولة الحديثة في العراق لم يكن منتخباً بصورة مباشرة (الاقتراع المباشر من قبل الافراد أو المجتمع) أو غير مباشر (عن طريق البرلمان لعدم وجوده) من قبل المجتمع وعليه فقط سقط شرط الشرعيه عن تولى هذا المنصب طوال العهد الجمهوري.

### المصادر :

١. أحمد فوزي ، عبد الكريم وساعته الأخيرة ، بغداد ، 1988
٢. أوريل دان ، العراق في عهد قاسم ( تاريخ سياسي 1958 - 1963 ) ، ترجمة جرجس فتح الله ، دار نيز للطباعة والنشر ، السويد ، 1989.
٣. بيت الحكمة ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 . 1968 ، ط2 ، ج 1 ، بغداد ، 2005
٤. جمال ناصر جبار الزيداوي ، دراسات دستورية ، مركز العراق للدراسات (35) ، مطبعة البيئية ، ط1 ، العراق ، 2009.
٥. حسن العلوي ، الشيعة زيارة القومية في العراق ( 1914 - 1990 ) ، قم ، دار الثقافة ، ط 2 ، 1990
٦. حسن العلوي ، العراق دولة المنظمة السرية ، قم ، مكتبة الصدر ، 1990

١- المصدر نفسه .

٧. حنا بطاطو ، العراق ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط ٢ ، دار الحياة.
٨. حنا بطاطو العراق ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية ، الكتاب الأول ، من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٩٠ .
٩. سعد الدين إبراهيم ، المجتمع زهدة في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٢ ، ١٩٩٦ .
١٠. السيد الحسيني ، علم الاجتماع السياسي ، المفاهيم والقضايا ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٨٤ .
١١. صالح العابد ، النظام الإداري ، في موسوعة حضارة العراق ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٥٨ ،
١٢. عبد السلام متعب عيدان ، النظام السياسي في العراق بين المحاصصة والطائفية منذ عام ١٩٢١ - ٢٠٠٣ . بحث منشور على شبكة الانترنت
١٣. علي جواد وتوت ، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، ٢٠٠٤ .
١٤. غسان سلامة ، المجتمع المرافقة في المشرق العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٢ ، ١٩٩٩
١٥. مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، بيروت ، الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٤
١٦. محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٣ ، ٢٠٠٠ .
١٧. ميثم الجنابي ، العراق ومعاصره المستقبل ، دار المدى ، دمشق ، ٢٠٠٤ .
١٨. ميثم الجنابي ، العمران الديمقراطي في العراق ، الدولة الشرعية ( المدى ، العدد ١١٥ ، الأربعاء ١٩ مايو ٢٠٠٤ ) .

1\_Ahmed Fawzi. Abdul Karim and His Final Hour. Baghdad, 1988.

2\_Uriel Dann. Iraq under Qassem: A Political History (1958–1963). Translated by Georges Fathallah. Sweden, 1989.

3\_Bayt al-Hikma. History of Iraqi Ministries in the Republican Era (1958–1968). Baghdad, 2005.

4\_Jamal Nasser Jabar Al-Zaidawi. Constitutional Studies. Iraq, 2009.

5\_Hassan Al-Alawi. Shi'a and Arab Nationalism in Iraq (1914–1990). Qom, 1990.

6\_Hassan Al-Alawi. Iraq: The State of the Secret Organization. Qom, 1990.

7\_Hanna Batatu. The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq. Beirut, 1990.



- 8\_Saad Eddin Ibrahim. Society and State in the Arab World. Beirut, 1996.
- 9\_Majid Khadduri. Republican Iraq. Beirut, 1974.
- 10\_Ghassan Salameh. Society and State in the Arab Mashreq. Beirut, 1999.
- 11\_Ali Jawad Watout. State and Society in Contemporary Iraq. PhD Dissertation, University of Baghdad, 2004.
- 12\_Maytham Al-Janabi. Democratic Reconstruction in Iraq. Damascus, 2004.